http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2035) السنة الثامنة - الأحد (6) شباط 2011

الحكومة تنفي وتتهم "هيومن" بعدم الدقة

حقوق الإنسان: البرلمان بحاجة إلى جهد استثنائي لتقصي السجون السرية

□ متابعة / المدى

تضاربت المواقف السياسية والحكومية على خلفية تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش عن وجود سجن سري شرقي بغداد يسمى سجن العدالة.

ورغم نفي وزارة العدل العراقية وجود انتهاكات في أي سجن عراقي، ذكر عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي، أمس السبت، أن تقرير هيومن رايتس ووتش ارجع إلى الأذهان ما كان سابقا عن السجون السرية، وتوقف عند الزوبعة الإعلامية الأخيرة حوله.

وقال علي شبر، لوكالة كردستان للأنباء إن"لجنة حقوق الإنسان ستحتاج إلى جهد استثنائي من أجل الوقوف على حقائق التقرير"، لافتا إلى أن"الدستور والقانون ضمنا شمول السجون بالرعاية الصحية والخدمات".

وأضاف شبر انه"لا يوجد تأكيد على وجود سجون سرية بإمرة قوات تابعة لرئيس الوزراء، نوري المالكي، حتى نقف على تلك الحقائق"، مبيناً"سنعمل على تشكيل لجنة متابعة للتحقيق في المواقع التي أشار إليها التقرير".

وتابع بالقول أن"الدستور ينص على انه لا يجوز حبس وتوقيف المعتقلين في غير الأماكن المخصصة لهم"، منوهاً إلى أن"لجنة حقوق الإنسان لن تقبل بحدوث أية تجاوز"، في إشارة إلى السجون السرية التي ذكرت في التقرير.

وأوضح أن"اللجنة ستتابع مع الجهة التنفيذية هذا الادعاء، من اجل الوقوف على صحة ما يذكره التقرير من تعذيب، ونتأكد خلو السجون من أمثال تلك الظواهر وعندها سنطرح ما موجود أمام مجلس النواب".

ونوه إلى أن"من ضمن أولوياتنا في اللجنة زيارة بعض المعتقلات، والوقوف على أوضاع السجناء فيها، من اجل تكملة إجراءاتهم القانونية"، داعياً الجهات المسؤولة عدم الاستعجال بالحكم على وجود مثل هكذا سجون.

وكانت منظمة"هيومن رايتس ووتش إن"بحيازتها وثائق سرية وخاصة لسجون سرية تعمل بإمرة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي"في تقرير حصلت الوكالة على نسخة منه.

وهي المرة الثانية التي تأتي فيها"رايتس ووتش"بمصادر تعدها سرية وتكشف عن خروقات بالتعذيب ونقل سجناء إلى أماكن أكثر أمنا بعيدا عن عمليات التفتيش الدولية أو الداخلية، في وقت تتضارب فيه الأنباء عن انتماءات هؤلاء المعتقلين وتواجدهم.

بيد ان وزارة حقوق الإنسان اكدت أن جميع المعتقلات في العراق خاضعة لمراقبتها، نافية أن تكون هناك معتقلات سرية بما فيها ما ذكرته منظمة هيومان رايتس ووتش.

وقال المدير العام لرصد الاداء في الوزارة كامل أمين لوكالة كردستان للأنباء إن"الوزارة تتحقق من جميع التقارير الخاصة بالمعتقلات العراقية التي تصدرها المنظمات غير الحكومية وستصدر قريبا تقريرا بشأن الموضوع"، مستبعدا"دقة ما تنشر من معلومات بشأن المعتقلات".

وأوضح أمين أن المعتقل الذي تحدثت عنه منظمة هيومان رايتس ووتش هو ليس بالسري ووزارة حقوق الإنسان"زارته وأطلعت على واقع المعتقلين فيه".

وأضاف أمين أن"جميع المعتقلين فيه أوقفوا وفق أوامر قضائية"، مبينا أن"المعتقل تابع لوزارة العدل العراقية".

يذكر أن عددا من المنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان ومنها منظمة هيومان رايتس ووتش الاميركية كشفت العام الماضي عن وجود سجن سري في مطار المثنى تتم فيه عمليات تعذيب للسجناء بعيدا عن الرقابة.

وكانت صحيفة لوس انجليس تايمز الاميركية قد قالت انه"يتم احتجاز المعتقلين من دون محاكمة ويتعرضون لسوء المعاملة في سجن المنطقة الخضراء الذي تديره وحدة خاصة، الأمر الذي أثار مخاوف لجان التفتيش الرقابية بشأن حقوق المعتقلين. فيما لم يتم الوفاء بوعود الإصلاح، حتى بعد حصول الحكومة على ما يبدو على المزيد من السلطة".

ويقول مسؤولون عراقيون ومصادر دبلوماسية أن قوة خاصة من الأمن تحتجز المعتقلين في ظروف سيئة لأشهر من دون السماح لهم بالاتصال بمحامين أو أسرهم، بالرغم من تعهد المالكي في العام الماضي بكبح جماح الوحدة. حسب الصحيفة.

بالعربي الصريح

الحكومة العبقرية جداً

■ علي عبد السادة

بإمكان الحكومة العراقية أن تفسر لنا جميع ألغاز قراراتها وصرعاتها العجيبة، باستثناء قرار واحد، سأطلب عليه (كتلوك) لتوضيح الأسباب الموجبة واترك الديباجة لها.

إذ أفتت الأسبوع الماضي بالتعاقد مع الوزراء السابقين برواتب تعادل أقرانهم الحاليين. ربما لكي لا يتركوا مناصبهم (زعلانين) أو أنها – الحكومة- من أشد الحكومات في العالم غضبا لرؤية (عاطلين عن العمل) يلتزمون بيوتهم دون عمل، فآثرت أن تقضي على البطالة في آخر بقاياها، فكانت مجموعة وزراء سابقين.

أنا على بعد خيط رفيع لأجزم بان العراقيين سيموتون من الضحك حين سماعهم هذا الحل العبقري لازمة إعادة تطوير العمل الإداري في المؤسسات، واجزم أيضا، أن الحكومة الراهنة تكذب على نفسها.

لنراجع، الآن، المبررات المتوقعة التي ستخرج بها الحكومة دفاعا عن هذا القرار؛ فربما تقول أنها ستخصص ملايين الدولارات، كمجموع رواتب كل المتعاقدين الجدد من الوزراء القدامى، في إطار تقديم المساعدة أو المشورة أو سد النقص والعجز والقصور في مجلس الوزراء وأمانته وبقية المؤسسات، نظرا، والكلام مفترض على لسان من سيدافع، لأزمة شح الكفاءات والخبرات.

ترى هل كانت الحكومة السابقة من التكنوقراط ونحن لا نعرف؟!

قبل شهر من اليوم، سألت قياديا في دولة القانون حول عدد المستشارين لدى رئيس الوزراء، وقال هناك هيئة تضم ستين خبيرا أكاديميا يعملون بنظام الساعات لتقديم المشورة المتنوعة للحكومة العراقية. وقال أيضا أنهم (ضروريون) خلال المرحلة الراهنة. وهنا فهمت من حديثه أن نقص التكنوقراط يعوض بخبرات علمية تعمل على شاكلة مستشارين.

لنجمع مع السادة في مجلس الوزراء، أصحاب هذا القرار، أرقام رواتبهم ومعيتهم في الإدارة والإعلام الحكومي والمستشارية الطويلة العريضة والخبراء، إلى جانب المنافع الاجتماعية لهم وللرئاسات الثلاث، ومعها، أيضا، رواتب الوزراء السابقين، ومخصصات حمايتهم وسياراتهم المصفحة، كم سنخرج بأرقام المبالغ؟

هذا هدر للمال العام مع سبق الإصرار والترصد، ولن يكون للحكومة المنتخبة الجديدة القائمة، أساسا، على وعد الكفاءة والترشيق، أي مجال للتعذر بالحاجة إلى هؤلاء في إكمال هيكل الدولة.

ثمة حقيقة مرة لا تعرف الحكومة الاحتيال عليها أو تجاوزها، وهي أن كتلها السياسية تحشر أنفها ويدها ورأسها في غرف العمل المؤسساتي، وان أحزابا وفرقا وحركات كشرت في وجه الحكومة الجديدة وهي تأخذ على خاطرها لجلوس رجال الكابينة الوزارية السابقة دون عمل، لذلك جاء هذا القرار العبقري على سبيل ترضية الخواطر، وان لا يخرج احد خالي الوفاض والجيب من عملية تداول السلطة. بربكم هل تعون ما تفعلون؟

بينما أعيد قراءة القرار الحكومي محل الجدل اليوم، أتذكر حديثا لأحد النواب المشاركين في مفاوضات أربيل: "نعم اتفقنا، وقبل الجميع بالشراكة، لكننا لم نخطط لبناء دولة المؤسسات، ولم يكن جوهر الاتفاق يستهدف هذا، كل ما في الأمر أن قطارا كبيرا ركب الجميع فيه".

أفترض أن ما يقوله هذا السياسي صحيح، لذلك فان ما يبدو عليه الأمر هو أن الحكومة لا ترغب في أن يترك قطار الشراكة الوزراء السابقين لوحدهم.

اقترح، في ظل أزمات تعصف بالمنطقة، أن لا تفوت الحكومات والمؤسسات العربية والعالمية فرصة ثمينة في أن تتزود بخبرة عراقية في إصدار القرارات العبقرية.

بينما يدور الخلاف حول نقلها إلى مجالس المحافظات

خلية أزمة للبطاقة التموينية

□ متابعة / المدى

أعلنت وزارة التجارة عن تشكيل"خلية أزمة"لمعالجة وصول مفردات البطاقة التموينية في المحافظات والمناطق التي تعاني من عدم وصولها.

وقال وزير التجارة وكالة روز نوري شاويس لوكالة كردستان للأنباء إن"الوزارة شكلت لجنة عليا لمتابعة ملف وصول مفردات البطاقة التموينية إلى المحافظات والمناطق التي تعاني من عدم وصول المفردات بشكل منتظم".

وأضاف أن"خلية العمل تتكون من رئاسة مستشار الوزارة وعضوية المديرين العامين للتخطيط والغذائية وسينطلق عملها من محافظات الديوانية والمثنى وذي قار".

وبين أن"خلية الأزمة ستبدأ عملها السبت المقبل وسترفع تقريراً مفصلاً عن المعوقات والمشاكل التي تقف وراء عدم وصول مفردات البطاقة التموينية بشكل منتظم إلى المحافظات".

وكانت مظاهرات حاشدة قد شهدتها أمس الخميس مناطق الديوانية والمثنى وذي قار مطالبة بتوفير مفردات البطاقة التموينية.

وتأخرت وزارة التجارة في تسليم مفردات البطاقة التموينية في هذه السنة في اغلب المحافظات لأسباب تصفها بـ"الفنية".

وقطعت الحكومة العراقية في وقت سابق مفردات البطاقة التموينية عن كبار الموظفين وأصحاب الدخل المالي الكبير بهدف توفير الأموال اللازمة لتجهيز المواطنين بحصة كافية.

يذكر أن التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في موازنة العام ٢٠١٠ بلغت ثلاثة تريليونات و٥٠٠ مليار دينار(نحو٢,٩ مليار دولار).

واستبعدت وزارة التجارة إلغاء توزيع مفردات البطاقة التموينية خلال عام ٢٠١١، مؤكدة أن لديها خطة جديدة للنهوض بالجودة الغذائية لمفردات البطاقة.

وتشكو وزارة التجارة من قلة التخصيصات المالية لها الأمر الذي يعيق وصولها في وقتها المحدد.

وكان مجلس النواب قد ناقش في ٢٣ من تشرين الثاني الماضي واقع توزيع مفردات البطاقة التموينية وحذر الحكومة من مغبة إلغاء توزيعها بذريعة الالتزامات الاقتصادية الدولية.

وتؤكد وزارة التخطيط أن أحد ابرز معوقات النهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد استمرار الحكومة بالعمل بنظام توزيع مفردات البطاقة التموينية بعد سبع سنوات على التغيير السياسي في البلاد.

وأعلنت وزارة التجارة أنها انتهت من إعداد خارطة طريق جديدة لتوزيع مفردات البطاقة تؤكد على ضرورة إعطاء أولوية للطبقات الفقيرة في البلاد.

وكانت كتل سياسية عراقية أيدت مقترح اللجنة المالية في مجلس النواب القاضي بإيكال صلاحيات البطاقة التموينية إلى الحكومات المحلية في المحافظات وفصلها عن وزارة التجارة.وقالت النائبة ميسون الدملوجي لوكالة كردستان للأنباء أن"القائمة العراقية تدعم المقترح وهي مع أي أمر يقلل من الفساد ويزيد من خدمة المواطن خصوصا في موضوع الحصة التموينية".

وأضافت"إذا كانت حكومات مجالس المحافظات وحكومة الإقليم قادرة على تقديم الخدمات لمواطنيها بشكل أفضل مما تقدمه وزارة التجارة بخصوص البطاقة التموينية فالعراقية مع هذا الأمر، كونها تريد للحصة التموينية أن تصل إلى المواطن كاملة ومن دون نقص وبجودة عالية".

وأشارت إلى انه خلال الأعوام الماضية التي تولت فيها وزارة التجارة أمر البطاقة التموينية اثبت فشل الوزارة، لذلك يجب دراسة مقترح اللجنة المالية ووزارة المالية لهذا المقترح وتوفير الآليات اللازمة لتنفيذه سواء أكانت من قبل الحكومة المركزية أم مجالس المحافظات لتأمين الحصة التموينية نوعاً وكماً وجودة للمواطنين".

من جهته أكد عضو التحالف الوطني عباس البياتي أن كتلته مع تحسين البطاقة التموينية وإبقائها وانسيابية توزيع موادها، وقال"إذا وجدت الكتل البرلمانية الأخرى أن إيكال هذا الأمر إلى مجالس المحافظات يحقق انسيابية توزيع المواد الغذائية وتوفيرها بعيدا عن الحكومة المركزية فلن نرفض ذلك".

وأشار إلى أن كتلته لن تترد لحظة واحدة في إيكال الأمر إلى حكومات مجالس المحافظات والإقليم إذا ما أثبتت الأخيرة نجاحها في ذلك الأمر.

من جانبها أوضحت عضو اللجنة المالية عن ائتلاف الكتل الكردستانية نجيبة نجيب، أن الأعوام الماضية أثبتت فشل وزارة التجارة في توفير السلة الغذائية للمواطن العراقي وكانت مواد البطاقة التموينية تتأخر في الوصول إلى المواطن وغير كاملة أو بجودة عالية.

وأشارت إلى وجود خلل في عمل وزارة التجارة في توفير البطاقة التموينية"لذلك اقترحت اللجنة عند اجتماعها بوزير المالية أن تحال صلاحيات البطاقة التموينية إلى حكومات مجالس المحافظات وحكومات الأقاليم".

وبينت أن إعطاء صلاحيات اكبر لحكومات مجالس المحافظات قد يدفعها لتقديم الأفضل للمواطن العراقي و يشجعها على فعل ما لم تتمكن وزارة التجارة من فعله.

دعوات حقيقية باستخدام العنف ومسؤول يدافع عن الشرطة

غضب الديوانية قد ينتقل إلى محافظات أخرى

□ بغداد / المدى

حذر سياسيون ومراقبون للشأن السياسي العراقي من تجدد التظاهرات في الديوانية احتجاجا على نقص الكهرباء والمياه وخدمات أخرى وقيام تظاهرات مماثلة في محافظات ومدن عراقية أخرى إذا لم تحل مشاكل الخدمات والبطالة والفساد.

وكان مئات السكان الغاضبين في قضاء الحمزة التابع لمحافظة الديوانية تظاهروا الخميس الماضي احتجاجا على نقص الكهرباء والمياه وخدمات أخرى مما أسفر عن إصابة عدد من المتظاهرين.

مواطنون من سكنة قضاء الحمزة تحدثوا لإذاعة العراق الحر عن تظاهرة الخميس الماضي مؤكدين أن محافظتهم فقيرة وتعاني من غياب الخدمات ومفردات البطاقة التموينية محملين السلطات المحلية والحكومة العراقية مسؤولية ذلك.

الحكومة المحلية أكدت أنها سيطرت على الوضع وقامت بإرسال وفد من المحافظة لمتابعة الأوضاع عن كثب.

من جانبهم، طالب برلمانيون عن المحافظة بفتح تحقيق للكشف عن الإجراءات التي مارستها القوات الأمنية في قضاء الحمزة بمحافظة الديوانية ضد متظاهرين يحتجون على سوء الخدمات والبطالة، منتقدين استخدام القوة في قمع المتظاهرين.

وقال النائب عن التحالف الوطني خالد العطية في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نواب عن محافظة الديوانية بمقر البرلمان إن"نواب محافظة الديوانية يؤكدون تضامنهم مع أبناء محافظتهم في التعبير عن مطالبهم وإيصال صوتهم إلى جميع المسؤولين لحل مشاكلهم"، منتقدا استخدام القوة لقمع المتظاهرين.

وطالب العطية الحكومة المركزية والمحلية بفتح تحقيق عادل وشفاف في التظاهرة التي شهدت مقتل وإصابة عدد من المتظاهرين والإعلان عن نتائجها أمام الشعب العراقي"، مشيرا إلى أن"ضعف الخدمات في محافظة الديوانية وتراكم المعاناة بسب ضعف الميزانية المخصصة للمحافظة وتدهور الزراعة بسبب شح المياه، هي الأسباب التي تعيق تنفيذ المشاريع الخدمية فيها".

من جانبه، قال نائب محافظ الديوانية عبد مسلم الغزي لإذاعة العراق الحر إن الوفد يضم رئيس مجلس المحافظة وعددا من أعضاء المجلس، والتقى بممثلين عن المتظاهرين لسماع مطالبهم، مشيرا إلى أن وفدا من المحافظة التقى بنائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المحافظة.

عضو مجلس النواب النائب حسين الشعلان يرى بأن مطالب المتظاهرين كانت مشروعة حيث تفتقر المحافظة إلى الخدمات وارتفاع أجور الكهرباء وشحة مواد البطاقة التموينية. محذرا في الوقت نفسه من تجدد التظاهرات إذا لم تحل المشاكل ولم تنفذ مطالب أهالي المحافظة.

وكشف الشعلان أنه تم الاتفاق في محافظة الديوانية على اعتبار المحافظة من المحافظات الفقيرة في العراق.

وأفادت وكالة رويترز للأنباء في تقرير لها بأن الشرطة أطلقت النار لتفريق مئات من المتظاهرين في الديوانية خرجوا احتجاجا على شحة الطاقة الكهربائية وسوء الخدمات ما أسفر عن إصابة ثلاثة من المواطنين.

ودافع النائب محافظ الديوانية عبد مسلم الغزي عن تصرف الشرطة تجاه المتظاهرين.

لكن عضو مجلس النواب الممثل عن محافظة القادسية النائب حسين الشعلان أكد أن لجنة تحقيقية شكلت لمعرفة المقصرين ومن ثم محاسبتهم، منتقدا قيام الشرطة العراقية بإطلاق النار لتفريق المتظاهرين.

ويرى المحلل السياسي هاشم حسن بأن ٩٠٪ من عناصر الشرطة العراقية هم من الأميين ولا يعرفون المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ولذا فهم يلجؤون لإطلاق النار على المتظاهرين، منتقدا في الوقت نفسه شيوع الثقافة الديكتاتورية لدى المسؤولين غير الراغبين خاصة بسماع شكاوى المواطنين.

وأقيمت احتجاجات مماثلة في العام الماضي في محافظتي البصرة وذي قار حيث فتحت الشرطة النار لتفريق المتظاهرين الذين كانوا يطالبون باستقالة وزير الكهرباء كريم وحيد.

كما شهدت بغداد أيضا تظاهرات بسبب نقص الخدمات في منطقة الحسينية الاثنين الماضي بحسب وكالة رويترز للأنباء.

على صعيد آخر، من المتوقع أن تشهد محافظة البصرة تظاهرة يقوم بها سكان محليون احتجاجا على نقص الخدمات.

وابلغ ضابط شرطة برتبة ملازم يدعى عباس محمد أن"القوات الأمنية في المحافظة تستعد امنيا للتظاهرات (المتوقعة) التي ستنزل للشارع للاحتجاج على واقع الخدمات والبطاقة التموينية والبطالة في المحافظة".

وقال"شددنا الإجراءات حول المؤسسات الحيوية والدوائر الحكومية المهمة ومنها المصارف والبنايات الحكومية تحسبا لوقوع أي أعمال شغب".

وشهدت البصرة في صيف العام الماضي تظاهرات غاضبة احتجاجا على نقص الكهرباء وتحولت إلى صدامات بين الشرطة المحلية والمتظاهرين وأوقعت قتلى وجرحى، فيما تتخوف القوات الأمنية أن تتكرر حادثة العام الماضي مع التظاهرة المرتقبة.

وأظهرت نتائج مسح أجرته مؤخراً وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، أن معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ عاماً فأكثر يبلغ ٢٨,١٪ لكلا الجنسين، ويشير المسح إلى أن معدل البطالة للذكور بلغ ٣٠,٢٪ في مقابل ١٦٪ للنساء.

وبحسب تقرير عن نتائج مسح التشغيل والبطالة بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية ٣٠٪ في مقابل ٢٥,٤٪ في المناطق الريفية.

وتعاني غالبية المحافظات من نقص في الخدمات ومن الفساد المالي والإداري والبطالة، بينما تعبر مصادر سياسية عن مخاوف من توسع الاحتجاجات الشعبية ضد هذه الأوضاع.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي حذر من انفجار الشارع العراقي في حال استمر تردي الخدمات في البلاد وعدم توفير الحد الأدنى من الوعود التي أعلنها المسؤولون في حملاتهم الانتخابية. وقال النجيفي إن على المسؤولين أن يعالجوا بشكل جاد وفوري الأزمات التي ما زالت تفتك بالشعب العراقي.